حالة حقوق الانسان في العراق

مركز جنيف الدولي للعدالة

حالة حقوق الإنسان في العراق

مركز جنيف الدولي للعدالة

حالة حقوق الإنسان في العراق

موجز

ازدادت حالة حقوق الإنسان سوءاً في العراق، ومعها الوضع الإنساني ككل، بعد العاشر من حزيران 2014 حيث استولى تنظيم ما يُسمّى بـ (الدولة الإسلامية في العراق والشام . داعش) على مناطق مهمّة شمال العراق بينها مدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق بعد العاصمة بغداد ومركز محافظة نينوى ذات الأهمية الستراتيجية. وكان من نتائج ذلك العودة الى استخدامٍ للقوة العسكرية في العراق تحت ذريعة محاربة التنظيم المذكور، وأضحت سماء العراق مسرحاً لطائرات حربيّة من مختلف دول العالم واصبحت المدن العراقية عرضةً للقصف اليومي من قبل هذه الطائرات فضلاً عن القصف الذي تقوم به القوات البرّية والجوية للحكومة العراقيّة!

وللمرة الأولى في تأريخه يعقد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جلسة خاصة (2014/9/1) لمناقشة ما اسماه (حالة حقوق الإنسان في العراق في ضوء إنتهاكات ما يسمّى بالدولة الاسلامية في العراق والشام) وشكّل لجنة خاصة لتوثيق تلك الانتهاكات. وفي مناسبات عدّة لاحقة أعرب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن إدانته لكل انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ووجّه اتهامات لأجهزة الدولة بارتكاب ما يرقى الى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

في هذه الأثناء تتزايد مشكلة النازحين، وتتعاظم معاناتهم في ظل اهمال حكومي متعمّد، وتُتّهم جهات حكومية نافذة بتبديد الأموال التي خصّصت، في وقت مبكر من هذا العام، لمساعدة اللاجئين الذين تُركوا في العراء يواجهون ظروفاً قاسية.

ويرى مركز جنيف الدولي أن السياسات التي طبقتها الحكومات الطائفية في العراق، والتي ورثتها عن قوى الاحتلال هي الخطر الحقيقي المُحدق بالعراق وهي التي وفرّت البيئة المناسبة لتردّي الأوضاع الى ما وصلت اليه. هذه السياسات هي ادّت الى اشاعة العنف والقتل والتهجير. وهي التي جعلت التقسيم وكوارث أخرى ماثلة للعيان.

ويحثّ المركز المجتمع الدولي، وبخاصة منظمة الأمم المتحدّة، للابتعاد عن السياسات قصيرة النظر والتي لا تؤدّي إلاّ الى مزيدٍ من التعقيد للأوضاع الكارثيّة في العراق. على المجتمع الدولي ان يتخذ الموقف الصحيح لمعالجة جذور المشكلة القائمة في العراق وليس احدى نتائجها العرضية فقط.

ينبغي العمل الجاد لتحقيق قدرٍ من العدالة لهذا الشعب الذي يُظلم كل يوم.

تداعيات الوضع في العراق

منذ مطلع شهر حزيران/يونيو 2014، والعالم يتداول باهتمام اخبار العراق بعد ان كان في خانة النسيان لسنوات خلت. هذا الاهتمام جاء بعد السقوط المفاجئ لعدة مدن عراقية من بينها مدينة الموصل ثاني أكبر المدن العراقية بعد العاصمة بغداد بيد المسلحين المناوئين للسلطة المركزية. ومما زاد من الاهتمام ضهور المسلحين الذين ينتمون الى ما يسمّى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش).

لقد تسيد الموقف من (داعش) الواجهة الإعلامية الغربية خاصةً، وأُختزل الوضع في العراق بما ترتكبه من انتهاكات. وتحولّت الأنظار، كلّها، الى شمال العراق حيث كان التنظيم يتقدّم باتجاه مدينة اربيل ثم باتجاه الحقول الغنيّة بالنفط. ويجري تصوير كل مأساة العراق وكأنها تعود الى انتهاكات هذا التنظيم فحسب. وهكذا، فأن الإعلام الغربي، في تغطيته للفوضى الحالية، يقوم بمحاولة مجرّدة من الضمير، والتحايل من أجل تقليل أهمية المشاكل الحقيقية التي واجهها العراق منذ الاحتلال الغربي له عام 2003 فيتفادى ذلك، ويبتعد عن الحقيقية التي تؤكدّ أن هذا المشهد الدامي هو أحد تداعيات الاحتلال وليس وليد الساعة، كما انه ليس كلّ المشكلة التي يواجهها العراق.

وعلى نفس المنوال راحت تصريحات المسؤولين الرسميين تتوارد وتتحدث عن الاخطار المحدّقة بالعالم جرّاء ما وصف بتنامي الحركات الإرهابية وضرورة توحيد الجهود للمواجهة القادمة حتى جرى تشكيل ما سمّي بـ (التحالف الدولي) الذي تتزعمه الولايات المتحدّة الأمريكية[1].

واستثمرت بعض الحكومات الأمر لتمرير سياساتها، فإيران وجدت في ذلك ضالتها المنشودة للتوغل اكثر في المشهد العراقي بحجة المساهمة في "الحرب على الارهاب". امّا روسيا التي يسيل لعابها دوما باتجاه الأموال العراقية فقد سارعت الى ايفاد وزير خارجيتها الى بغداد لكي يُسهلّ عقد صفقات بيع سلاح جديدة من الترسانة العسكرية الروسية التي يغطّيها الصدأ. وبنفس الاتجاه سارت الصين ودول اخرى خاصة من دول المعسكر الاشتراكي (السابق)، ثم تبعتها في وقت لاحق المانيا وفرنسا. في حين واصلت الولايات المتحدّة الأمريكية ممارسة سطوتها كقوة احتلال، حتى وان كانت قد سحبت قواتها العسكرية منذ نهاية العام 2011، فقد سرّعت من وتيرة الصفقات العسكرية مع العراق، وارسلت مئات الخبراء العسكريين اضافة الى خبرائها الموجودين اصلاً، ثم عادت في نهاية الأمر لتتدخل عسكرياً.

ويرى المركز، أن الضربات العسكرية والقصف الجوي لا يؤمل ان يحقّقا الهدف المطلوب، فتأثيراتهما المدمّرة تطال المدنيين ولا تعالج مشكلة الإرهاب. ينبغي التفكير بحلول وآليات أخرى تستجيب لمطالب الشعب العراقي، وتحاسب المقصرّين ومرتكبي الانتهاكات وتُشعر المواطن ان هنالك احساساً بمعاناته وما تعرّض له من مآسٍ.

---

[1]- الدول التي انضمت الى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم ما يسمّى بـ "الدولة الإسلامية":
http://politics.suntimes.com/article/washington/more-50-nations-us-fighting-isil-heres-list/fri-09192014-853pm

ان مركز جنيف الدولي للعدالة، سبق ان اوضح في تقاريره التي قدّمها الى الأمم المتحدّة أن السياسات التي طبّقتها حكومات المحاصصة الطائفية، والتي وضعتها قوى الاحتلال هي الخطر الحقيقي المُحدق بالعراق والتي ستؤدي إلى مزيد من الانتهاكات وكوارث أخرى. لقد ورث نوري المالكي عن الاحتلال سياسة المحاصصة الطائفية ثم حولّها الى سياسة ممنهجة من "الإقصاء" الطائفي. كما ورث عن الاحتلال عمليات التعذيب، وحوّلها ايضا بدرجة اساسية الى ممارسة على أسس طائفية.

وأكثر ما استخدمه المالكي في سياساته هو ذريعة "مكافحة الارهاب" حيث تم بموجبها اعتقال الآلاف من العراقيين الأبرياء من مناطق بعينها ولأسباب طائفية بحتة. يضاف الى ذلك الاستخدام المُفرط لأحكام الاعدام وعلى اسس طائفية ايضاً [2].

إن كل هذه الإنتهاكات يجب ان تخضع للمسائلة. وهذا لن يتحقّق إلا بتفعيل إجراءات قانونية ذات صبغة دولية تتولى عمليات التحقيق الشامل بها، وتحدّد مرتكبيها بوضوح بعيداً عن الاعيب الاستثمار السياسي وتأثيرات الفساد الذي طال حتى المؤسسة القضائية العراقية وطرق عملها وتسبب في اصدار احكام مجحفة، امّا بناءً على رغبات سياسية او تنفيساً لضغائن واحقاد، وفي الحالتين هنالك انتهاك سافر للمعايير القانونية الدولية الملزمة للدول ومنها الإلزام بضمان محاكمات عادلة ونزيهة وشفافة. يتوجب محاسبة كل مرتكبي الانتهاكات دون تمييز، يتوجب انشاء آليات لجبر الاضرار والتعويض بما يضمن تحقيق قدر من العدالة للشعب العراقي.

مسؤولية المجتمع الدولي

عندما نتحدث عن أزمة العراق اليوم، يجب أن نبدأ بالاعتراف أن الغزو والحرب والإحتلال هما من أكثر الصور الزائفة في وقتنا المعاصر حيث تم تبرير ذلك بشتّى أنواع الذرائع غير الحقيقية بما فيها (تحسين حياة العراقيين)، والنتيجة الواضحة جدّاً أن العراق لم يتحسن حاله حتى عن الوضع البائس اثناء الحصار الإقتصادي في عقد التسعينات بل تقهقر كثيرا الى الوراء رغم ان موارده السنوية تفوق المائة مليار دولار امريكي؟؟. إن الوضع الذي نشهده حالياً، بفضل سياسات الحكومات المتعاقبة، جعل حال العراق أسوأ ودون حلّ واقعي في المدى القريب.

---

[2]. لقد وثّق المركز كل ذلك بعشرات الوثائق لدى الأمم المتحدّة والتي صدرت عن الجمعية العامة/مجلس حقوق الانسان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الوثائق: A/HRC/25/NGO/95 المؤرّخة في 27 February 2014 و A/HRC/25/NGO/117 المؤرّخة في 4 March 2014 و A/HRC/25/NGO/120 المؤرّخة في 4 March 2014 و A/HRC/25/NGO/162 المؤرّخة في March 2014 و A/HRC/25/NGO/165 المؤرخة في 5 March 2014 التي صدرت ضمن وثائق الدورة 25 لمجلس الأمم المتحدّة لحقوق الانسان (آذار/2014) والوثائق: A/HRC/26/NGO/105 و A/HRC/26/NGO/108 و A/HRC/26/NGO/109 المؤرّخة في 6/حزيران/2014، والتي صدرت ضمن وثائق الدورة 26 لمجلس الأمم المتحدّة لحقوق الانسان التي عقدت في جنيف في حزيران2014. كما اوضحها في بيانات ألقيت ضمن الاجتماعات الرئيسة للمجلس، وفي تقارير دورية وصحفيّة وزّعت على الدول الأعضاء ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

إن التصريحات المُضلّلة لتبرير الحرب والاحتلال تتجدّد اليوم بتصريحات اخرى مثل ما صرّح به توني بلير بأن الغرب لم يكن سبب أزمة العراق الحالية[3]، مثل هذه التصريحات للتنصل من المسئولية لا تتسبب بإضرار لمبادئ القانون الدولي الأساسية فحسب بل وللضمير الإنساني. إن العالم يتذكر جيداً كيف تنكّر توني بلير وبوش وغيرهما من القادة للموقف الشعبي العارم ضد الحرب في العراق في دول تدّعي (الديمقراطية). فقادة هذه الدول سدّت آذانها امام صيحات شعوبها وراحت تندفع نحو حرب مدمرّة ومكلفة للغاية دونما أدني اعتبار للمآسي الإنسانية التي ستخلفها.

ويبدو ان البعض قد نسي او تناسى (كما هو الحال مع توني بلير) ان العراق كان، قبل الغزو والاحتلال، دولة نامية تحثّ الخطى نحو التطور وكان لها مستقبل واعد من حيث انظمة الصحّة والتعليم ومشاريع البنيّة التحتية، مع نمو اقتصادي مضطرد حيث أن نسبة البطالة كانت معدومة قبل فرض العقوبات الاقتصادية. إن نظام العقوبات متزامناً مع مآسي الحرب والاحتلال والسياسات الطائفية شكّلت في مجموعها السبب الرئيس الذي جعل العراق يتراجع في كل المسارات، وتضعف بنيته التحتية والتعليمية والصحيّة. وهو الذي ادّى الى زيادة معدّلات البطالة والفقر. وكل ذلك خلق بيئة مناسبة لنشوء التطرّف. وهو الذي أشعل فتيل الأزمة التي نشهدها اليوم.

لقد صمت المجتمع الدولي على خروقات حقوق الإنسان التي حدثت اثناء احتلال العراق على الرغم من حدوث أبشع الانتهاكات لهذه الحقوق. وحتى المشهد الفوضوي من غياب السلطة الذي شهده العراق ما هو إلا نتيجة لما حدث من تفكيك لمؤسستي القضاء والجيش العراقي من قبل الاحتلال الأمريكي. وقد مثّل ذلك انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف ولاهاي كان يتوجب ادانته واتخاذ موقف مناسب تجاهه.

نعم، إن الاحتلال الأمريكي مهدّ الطريق للعديد من أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومات (العراقية) المتعاقبة، وأفلت مرتكبوها من العقوبة لكن المجتمع الدولي، ككل، يتحمل مسؤولية كبيرة في ان تتمادى تلك السلطات في انتهاكاتها. فلم يتخذّ المجتمع الدولي الموقف المناسب تجاه خروقات حقوق الإنسان مثل القصف العشوائي والقتل دون تمييز في مختلف المناطق من قبل تلك الحكومات الطائفية. لقد غضّ العالم الطرف عن نداءات ملايين العراقيين من خلال مظاهراتهم في 2011 حتى 2013 والتي طالبوا فيها بوضع نهاية لسياسات حكومة المالكي الطائفية. وكما استخدم الاحتلال الأمريكي التفرقة الطائفية لكسر شوكة المقاومة وقت الاحتلال، فإن رئيس الوزراء نوري المالكي استخدم نفس السياسة ضد المحافظات التي انتفضت على الظلم وسياسات الإقصاء والتمييز، ثم ما لبث ان هاجم ساحات التظاهر مستخدما القوة العسكرية كما حدث في مجزرة الحويجة التي وثقها المركز للأمم المتحدّة[4].

[3]. لقاء لتوني بلير مع محطة البي بي سي تحت عنوان: لسنا من سبّب ازمة العراق http://www.bbc.com/news/uk-We didn't cause Iraq crisis 27852832

[4]. مثال على ذلك ن رسائل ونداءات مركز جنيف الدولي عن مجزرة الحويجة:
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=362&Itemid=41

وبالتالي يحتاج المجتمع الدولي ان يتخذ الموقف الصحيح لمساعدة العراقيين في ايجاد الحل المناسب الذي يوفّر لهم حياةً آمنة وكريمة، ويضمن وحدة بلادهم. إن ذلك لن يتمّ إلاّ بالتمعّن بكل ما حصل في العراق خلال العقدين الماضيين، وان تتوقف التدخلات الخارجية لأنها لا تؤدي سوى الى استمرار دوامة القتل، وان تتوقف تجارة السلاح وان يجري العمل باتجاه حلول سياسيّة. ينبغي معالجة جذور المشكلة القائمة في العراق الآن وليس احدى نتائجها العرضية فقط.

..... يشعر مركز جنيف الدولي للعدالة بقلقٍ بالغ أزاء الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب في العراق باسم مكافحة الإرهاب. ومن ذلك الاعتقالات التعسفية الجماعية واستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين.

لقد تصدّت السلطات بالقوة المسلّحة للمتظاهرين السلميين الذين يطالبون بتوفير الخدمات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان الأساسية. كان ردّ الحكومة من البداية سلبياً فاعتبرت ان المتظاهرين ارهابيين، واستخدمت القوة المفرطة في التصدّي لهم. لقد جرت نهاية مأساوية لمظاهرة سلمية في ساحة اعتصام الحويجة في 23 نيسان عام 2013، أسفرت عن قتل وجرح اكثر من 200 من المحتجّين. لقد مثّلت مجزرة الحويجة دليلاً على سياسة الحكومة لإسكات كل من يعارض تصرفاتها أو يجرؤ على المطالبة بحقوق الإنسان في العراق.

..... من المقلق للغاية ايضاً عدم احترام معايير المحاكمة العادلة، والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب في المعتقلات بهدف الحصول على اعترافات. لقد وثّق مركز جنيف الدولي أن هذه الاعترافات القسرية تُستخدم بعد ذلك لإصدار أحكام الإعدام ضد معتقلين ابرياء.

..... إن التطورات الأخيرة تثبت أن الحكومة العراقية عازمة على الإستمرار بنهجها في التطبيق الواسع النطاق لعقوبة الإعدام. وهو ما يتطلب موقفاً حازماً من المجتمع الدولي.

إن مركز جنيف الدولي للعدالة يرى أن الانتهاكات التي تُرتكب ضدّ الشعب العراقي كبيرة جدا بحيث لا يجوز تجاهلها، أو ان تمرّ دون عقابٍ لمرتكبيها.

نعتقد أيضا أن الوضع الحالي في العراق لا يمكن حله دون إتخاذ جملة خطوات منها إعادة منصب المقرّر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق.....

د. هانز فون سبونيك

رئيس مركز جنيف الدولي للعدالة

مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية سابقاً

(من رسالة الى المفوّض السامي لحقوق الإنسان)

الإنتهاكات

سبق وان وثّقنا في تقاريرنا الى الأمم المتحدّة كيف أن السلطات استغلت حُججاً مثل الأمن القومي والحرب ضد الإرهاب من أجل تنفيذ خططها الاستبدادية والطائفية تماماً خاصة اثناء سلطة نوري المالكي. وإذا تناولنا هذا العام فقط (2014) فأن المالكي إستغل انشغال العالم باحتفالات رأس السنة الميلادية (ليلة 31 ديسمبر 2013 /1 كانون الأول 2014)، ليشنَّ هجوماً واسعاً على ساحة الاعتصامات في مدينة الرمادي ضمن محافظة الانبار مستخدماً شتّى انواع الأسلحة وبقوة عسكرية كبيرة، ثم توالت عملياته العسكرية الواسعة النطاق في المدينة واطرافها ودُمّرت احياء مدنية بالكامل وارتكبت أبشع الانتهاكات ضد المدنيين [5].

ونفس المعاملة لقتها باقي مدن محافظة الأنبار وخاصة الرمادي والكرمة والصقلاوية اذ تكرّرت عليها الهجمات اليومية لنفس الفترة اعلاه بالطائرات والصواريخ والمدفعية بعيدة المدى. وقد عانت مدن الصقلاوية والكرمة والخالدية من القصف اليومي الذي أوقع خسائر بشرية ومادّية كبيرة، وادّى الى تهجير آلاف العوائل من مناطق سكناها. وفي كل مرّة كانت التقارير تتوالى الى المركز مؤكدة ان قوات الجيش والشرطة تدخل بيوت النازحين وتعبث بها وتسرق محتوياتها وأحياناً تبيعها في الأسواق القريبة!

وما بين شهري كانون الأول/يناير وتشرين الاول/أكتوبر من عام 2014، أكثر من 40 هجوماً شاملاً ضد مدينة الفلوجة مستهدفاً اياها كونها أحد المعاقل المعُارضة لسياساته، في حين انه ادعى انه يحارب الارهاب اي تماماً مثلما فعل الأمريكيون عند قصف الفلوجة في هجماتهم الانتقامية عليها عام 2004، حينما إدعوا أنها حرب ضد تنظيم القاعدة والحقيقة انها كانت انتقاماً من المدينة التي تصاعدت فيها حركات المقاومة الوطنية للاحتلال.

ثم امتدّت الهجمات اليومية الى مدن الموصل والحويجة وتلعفر وتكريت وجرف الصخر والمحمودية. والذريعة هي محاربة تنظيم "داعش". فتعرّضت مدينة تكريت خلال شهري أيلول/سبتمبر و تشرين اول/ أكتوبر الى اكثر من 44 هجوماً شاملاً لبسط سيطرة الجيش والميليشيات عليها لكن كلّ هذه الهجمات قد فشلت. وفي كل هجوم يكون الأهالي هم الهدف الأسهل فتنهال على دورهم حمم الصواريخ والراجمات مما يؤدي الى خسائر كبيرة. وينطبق الوصف على المعارك التي دارت في منطقة "جرف الصخر. لقد تعاملت قوات المالكي مع سكّان هذه المناطق على انهم كلّهم "داعش" وهاجمت مناطق سكناهم دون أي تمييز، واحرقت بيوتهم ودمّرت ممتلكاتهم ولم تسلم حتى مواشيهم من ذلك.

وهنالك تصريحات توالت من شخصيات نافذة في السلطة تؤكد هذه النظرة، وفي اقل تقدير هنالك من يعتبر ان كل سكّان هذه المناطق هم (حاضنة) لـ "داعش" او "الإرهاب".

[5] . مركز جنيف الدولي للعدالة: السلطات العراقية ترتكب جرائم ضد الانسانية
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=349&Itemid=42

الفلوجة بعد العمليات العسكرية الامريكية عام 2004

الفلوجة بعد العمليات العسكرية لجيش المالكي عام 2014

وفي سياق الحملة على "داعش" تناسى الجميع العناصر الأخرى من المجتمع العراقي المعارضة لنظام المحاصصة الطائفية القائم في العراق والتي تحولّت من المقاومة السلمية الى المقاومة المسلّحة بعد هجوم المالكي على ساحات التظاهر والاعتصام نهاية عام 2013. فالحقيقة المعروفة للجميع ان "داعش" لا تشكل، في الوضع القائم في العراق حالياً، الا جزءاً من مجموعة اوسع من حركاتٍ مقاومة لنظام المحاصصة الطائفية تتكون من ابناء العشائر، وعسكريون سابقون واعضاء في الأحزاب والحركات المقاومة للاحتلال التي نشأت بعد عام 2003 والتي ظلّت تؤكدّ في بياناتها المعلنة انها تقاوم مشروع الاحتلال الطائفي لتقسيم العراق المتمثل بالحكومات التي اقيمت على اسس المحاصصة الطائفية. وعلينا ان نضع في الحسبان ان "داعش" لم تظهر في المشهد العراقي الاّ في حزيران/يونيو 2014، في حين ان تلك المجموعات والجهات تعمل منذ أكثر من عشر سنوات.

وبالتالي، إذا أردنا ان ننظر الى الصورة الأوضح للعراق، فعلى المجتمع الدولي ان ينتبه الى ما حدث ويحدث من انتهاكات حكومية وجرائم متعمدّة ضدّ المواطنين العراقيين في كل المناطق التي شهدت معارضة واضحة لنظام المحاصصة الاستبدادي ، فالقوات الحكومية تقصف يومياً هذه المناطق الآهلة بالسكان بالصواريخ التي تحملها الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر، وبالراجمات وقذائف المدفعية بصورة تتعمد ايذاء المدنيين واجبار من يتبقى منهم على النزوح من هذه المدن. كل ذلك تحت ذريعة محاربة الارهاب[6]

ومما زاد من المأساة لجوء القوات الحكومية، دونما اي رحمة، الى استخدام البراميل المتفجرة ضد هذه المناطق[7]. فقد بدأت باستخدامها ضد المواطنين في ناحية الكرمة في نيسان/ابريل 2014 ولا تزال تستخدمها على نطاق واسع في الفلوجة والرمادي ومدنٍ الأخرى[8]. والمعروف ان هذه البراميل لا يمكن توجيهها نحو اهداف محدّدة بل انها تُرمى ضد مناطق معينة آهلة بالسكان. ويحدث انفجارها تدميراً واسعا للمنازل لما تحمله من كميّات هائلة من المواد المتفجرة والمواد السامة. وهكذا فقد ادّى استخدامها الى قتل اعداد كبيرة من المواطنين واحيانا عائلات بأكملها.

ولا تقل الأسلحة الاخرى فتكاً، اذ يتعرّض المواطنون يومياً الى اساليب مختلفة من التهجير الطائفي، تستهدف ابعادهم عن مناطق سكناهم بذرائع شتّى ضمن سياسة تحاول تحقيق تغيير ديموغرافي في المناطق التي ثارت على تعسف السلطات وظلمها، واعترضت على سياسات التهميش والاقصاء.

---

[6]- انتشال الاطفال من تحت الركام نتيجة القصف الذي استهدف احدى المباني السكنية في الحويجة بتأريخ 2014/07/21
http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=fvy3onkoj24

[7]- 13 يصور الفيلم في الرابط المرافق قصف حي الجمهورية بالفلوجة ببرميلين متفجرين بتأريخ 2014/07/13:
http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=gzMlCiGOBts

[8]- قصف قوات المالكي يغتال طفلا بالخامسة من عمره في مدينة طوز خورماتو/محافظة صلاح الدين ببرميل متفجر، بتأريخ2014/8/14. https://www.youtube.com/watch?v=DC2R9Zf9Dlk

لقد ولّد هذا ازمة نزوح جماعية غير مسبوقة من محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى واضيفت لها محافظة الموصل. ويتعرّض اللاجئون الى ظروف بالغة الصعوبة، يتمثل قسم منها في الطبيعة والظروف الجوية الاّ ان هنالك ما هو بسبب المعاملة المهينة التي واجهوها من الأجهزة الرسمية التي تدّعي انها تسهر على راحتهم ومساعدتهم. لقد بات من الواضح الإهمال المتعمّد للاجئين من طرف الحكومة، وهنالك اتهامات علنية لجهات حكومية وشخصيات نافذة بتبديد الاموال التي خصّصتها السلطات لمساعدة اللاجئين منذ بداية العام 2014.

(الرمادي كما بدت في حزيران/يونيو 2014 بعد هجمات وحدات جيش المالكي)

إن القصف اليومي للمدن الآهلة بالسكّان يؤدي بالنتيجة الى عمليات ابادة لعائلات بأكملها. ومنذ بداية عام 2014 واستمراراً في عام 2015، حيث اشتدت العمليات العسكرية لجيش السلطة والوحدات والميليشيات المرتبطة به، وثّق مركز جنيف الدولي للعدالة الادلة على ما حدث للكثير من العائلات العراقية حيث تتعرّض منازلهم للقصف فتنهار عليهم ويذهب ضحيّة ذلك الاطفال والنساء وكل افراد هذه العائلات دون ذنب اقترفوه.

وتواصل السلطات التذرّع بمحاربة الارهاب إلاّ ان الدلائل المستقاة من شهادات المواطنين في المناطق المُستهدفة تؤكد وجود سياسة متعمدّة للأيذاء بهدف الإنتقام والتهجير. ان هذه السياسة يجب ان تدان ويجب ان تتوقف حفاظاً على ارواح الأبرياء، كما يجب تقديم كل المسؤولين عنها للمحاكمة.

وخلال شهري حزيران وتموز الماضيين جرى توثيق قيام قوات المالكي بإعدام عشرات المعتقلين دون محاكمات بعد اضطرارها للانسحاب من بعض المواقع. مرتكبة جريمة فضيعة ضد الانسانية تضاف الى انتهاكاتها المستمرّة. وقد جرى تثبيت ذلك مع الأمم المتحدّة[9].

وهكذا، فأن القبضة الحكومية الحديدية، عديمة الرحمة، بالتوازي مع السياسات الطائفية أدّت إلى أن تُصبح إنتهاكات حقوق الإنسان في العراق هي القانون وليست الاستثناء. هذه الحالة أضافت إلى نتائج الغزو والاحتلال عام 2003 مزيداً من التدمير للعراق.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى ان نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان السيدة فلافيا بانسيري قد اكدّت هذه الإنتهاكات في بيانها التي افتتحت به الجلسة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التي خُصّصت لمناقشة حالة حقوق الإنسان في العراق بتأريخ 2014/9/1، حيث قالت: (في 15 حزيران . يونيو/2014، أعدم ما لا يقل عن 31 معتقلاً في مركز شرطة القلعة في تلعفر من قبل ضباط الشرطة الفارين من مناصبهم قبل فترة وجيزة من اقتراب مقاتلي داعش من المكان. وفي 17 حزيران، قام أعضاء من عصائب أهل الحق، وهو جماعة مسلحة شيعية، بالدخول الى مركز شرطة الوحدة في منطقة كاطون بمحافظة ديالى وجرى أعدام 48 معتقلاً، جميعهم من السنة. وفي 22 آب، قام أعضاء ما يسمّى "وحدات المتطوعين" التابعة لقوى الأمن الداخلي، ومسلّحين آخرين، بتنفيذ هجوم على مسجد مصعب بن عمير في قرية بني ويس، في قضاء خانقين. حيث فتحوا النار على المصلّين من مدخل ونوافذ المسجد، وكذلك من السقف، مما أسفر عن مقتل 73 على الأقل من الرجال والفتيان، واصابة 38. ويلاحظ ان وحدات من الجيش العراقي والشرطة كانت قريبة من مكان الحادث في وقت الهجوم، لكنها فشلت في التدخل. وإنني أرحب بإعلان رئيس مجلس النواب العراقي ان تحقيقاً في الحادث قد تم بهدف تقديم الجناة إلى العدالة)[10].

وعن الإنتهاكات جرّاء القصف الجوي قالت: (إن قوات الأمن العراقية قصفت بقذائف المورتر مدن تلكيف، بطناية، وتل اسقف مما ادّى الى قتل وجرح العديد من المدنيين. وفي يومي 14 و 15 آب/ اغسطس، شنت القوات الحكومية غارتين جويتين في منطقة الحويجة كركوك قتلت 25 مدنيا، بينهم أربع نساء وثلاثة أطفال، وإصابة 20 آخرين. وأسفرت غارات جوية أخرى يوم 13 أغسطس في قضاء داقوق في كركوك عن مقتل وإصابة عدد من المدنيين. وأصيب أربعة مدنيين في قرية سعد. وخمسة مدنيين (بينهم امرأة وثلاثة أطفال) مما أدّى الى قتل وجرح ثلاثة آخرين في قرية الوحدة. في الفلوجة في محافظة الانبار، في الفترة من 14-17 أغسطس سجلت المستشفى العام مقتل 17 مدنيا (بينهم طفل)، و 26 جريحا

---

[9] . للمزيد يمكن متابعة ما قدّمه مركز جنيف الدولي بالإشتراك مع عدد من المنظمات في الدورة (26) لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/جنيف، حزيران 2013 على الرابط:
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=371&Itemid=41

[10]- Selectivity will not solve the issue تقرير مركز جنيف الدولي للعدالة عن الدورة الخاصة 22 لمجلس حقوق الإنسان المنعقدة بتأريخ 2014/9/1:
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=379&Itemid=41

(بينهم ستة أطفال وامرأتان)، نتيجة القصف. تلقينا أيضا تقارير تفيد بأن الضربات الجوية لقوات الأمن العراقية في المناطق القريبة من مصفى بيجي في محافظة صلاح الدين أسفرت عن مقتل 25 مدنياً على الأقل وجرح 40 آخرين...). واختتمت: (إن الهجمات الممنهجة والمتعمّدة ضد المدنيين قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وبالتالي فان، الأفراد، بمن فيهم القادة، يتحملون المسؤولية عن هذه الأفعال)[11].

على صعيد آخر تتصاعد وتيرة احكام الإعدام في العراق. فتحت ذريعة مكافحة الارهاب يجري اعدام مئات العراقيين في محاكمات لا تمتثل لأبسط مقومات المحاكمات العادلة فاحتل العراق المرتبة الثالثة في عدد احكام الإعدام في العالم بعد الصين وإيران. وفي أحدث تقرير لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) صدر في 19 تشرين الأول2014،[12] اعادت المنظمة الدولية التعبير عن قلقها حيال نقاط الضعف التي لوحظت في النظام القضائي العراقي وإن التحقيقات الجنائية والإجراءات القضائية في حالات الأحكام بالإعدام كثيراً ما لا تلتزم بالضمانات الدولية والدستورية الخاصة بالأصول المرعية ومعايير المحاكمات العادلة. ويوضّح التقرير أن القضاة قد تجاهلوا -وعلى نحو منهجي- فيما يزيد عن نصف المحاكمات التي رصدتها البعثة والتي تضمنت حكماً بالإعدام- تجاهلوا إدعاءات المتهمين التي تفيد بتعرّضهم للتعذيب لحملهم على الإدلاء باعترافاتهم. ومضى القضاة في كل القضايا تقريباً إلى إدانة المتهمين والحكم عليهم بالإعدام بالاعتماد حصراً أو بشكل أساسي على الاعتراف المشكوك في صحته أو شهادة المخبر السري. ومَثلَ معظم المتهمين أمام المحكمة بدون ممثلين قانونيين عنهم، وفي الحالات التي عيّنت فيها المحكمة محامين لهم فإن المتهمين لم يمنحوا وقتاً كافياً لإعداد دفاعهم على نحو ملائم.

وحثّ المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، زيد رعد الحسين، الحكومة الجديدة في العراق على التعهد بالإلتزام بمعالجة أوجه القصور الخطيرة في نظام العدالة الجنائية في البلاد. وبالنظر لضعف نظام العدالة الجنائية في العراق، فإن إعدام إشخاص تكون إدانتهم موضع شك لن يؤدي إلا إلى تفاقم الإحساس بالظلم والتهميش لدى شرائح محددة من السكان والذي سوف يكون بدوره أحد العوامل المساعدة التي يستغلها المتطرفون لتأجيج العنف. أدعو الحكومة الجديدة الغاء عقوبة الاعدام"[13].

وكان مركز جنيف الدولي قد نبّه المجتمع الدولي مراراً الى مخاطر التطبيق الواسع لعقوبة الإعدام في العراق. واوضح المركز انه يلاحظ بقلق عميق ان السلطات في العراق تمزج دائما في احكامها بين تطبيق القانون والتعطش الوحشي الى الانتقام. وان ما يصدر من احكام وبهذه الاعداد الهائلة يضيف للوضع القائم في العراق علامة اخرى من علامات الانحدار القيمي والاخلاقي في بلد كان منبعاً للحضارة، و نبراساً

---

[11]- المصدر اعلاه.

[12]. العراق: تقرير للأمم المتحدة يوَّثق ارتفاعا مثيرا للقلق في تنفيذ عقوبة الإعدام
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15186&LangID=A

[13]. المصدر اعلاه

للإنسانية التي تعلّمت منه اولى حروف الكتابة وابجديات القانون. ويرى المركز ان كل ما تقدّم يجعل من أحكام الإعدام التي نفذت في ظل هذه الظروف هي اعدامات تعسفية تتم بإجراءات موجزة وبالتالي فان الجهات المعنيّة بالمصادقة عليها او بتنفيذها هي امام ارتكاب جريمة قتل وهي تعلم مسبقاً بذلك. ولن يعفيها فيما بعد التذّرع باي حصانة ففي مثل هذه الجرائم لا يعتد القضاء الجنائي الدولي وحتى المحلّي في كثير من الدول بالحصانة [14].

دور الميليشيات

إن ما يجهله المجتمع الدولي، او يتغاضى عنه، ان هنالك عشرات الميليشيات التي نشأت في العراق منذ عام 2003 وهي تحظى بمباركة السلطات. ومن اهم هذه الميليشيات، الميليشيا المسمّاة (عصائب اهل الحق)، وميليشيا حزب الله (العراق) و(جيش المهدي) الذي جرى انشاء فصائل جديدة منه مؤخراً تحت اسم (سرايا السلام). ميليشيا فيلق بدر، بقيادة هادي العامري، ميليشيا منظمة العمل الإسلامي، بقيادة المرجع الديني عبد الكريم المدرس، ميليشيا المؤتمر الوطني، بقيادة احمد الجلبي، ميليشيا حزب الدعوة، بقيادة ابراهيم الجعفري، ميليشيا تجمع شهيد المحراب، بقيادة عمار الحكيم. وغالباً ما كان إنشاء وتدريب وتسليح هذه الميليشيات في إيران وترتبط وتعمل بالتنسيق المباشر مع اجهزة الامن العراقية [15].

وفي بداية الإحتلال اتخذ الحاكم الأمريكي بول بريمراً قراراً (حمل الرقم 91 لعام2003) بدمج الكثير من عناصر هذه الميليشيات بالكيان الجديد الذي أنشأه والذي اسماه (الجيش العراقي الجديد) بعد ان كان

---

[14]. لاحظ على سبيل المثال: مركز جنيف الدولي للعدالة يدق ناقوس الخطر لتزايد الاعدامات في العراق
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=343&Itemid=42&mylang=arabic&redir=1
ومركز جنيف الدولي: الإعدامات في العراق، التعطش الوحشي للأنتقام
http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=350&Itemid=42&mylang=arabic&redir=1

[15]- إضافة الى ميليشيات جيش المهدي (حالياً سرايا السلام) بقيادة مقتدى الصدر، ميليشيا فيلق بدر، بقيادة هادي العامري/المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، بقيادة المرجع الديني عبد الكريم المدرس، ميليشيا المؤتمر الوطني، بقيادة احمد الجلبي، ميليشيا حزب الدعوة.... بقيادة ابراهيم الجعفري، وميليشيا تجمع شهيد المحراب.... بقيادة عمار الحكيم، هنالك عدد كبير من الميليشيا المدعومة من قبل السلطات، منها: ميليشيا يد الله.... بقيادة احمد الساعدي، ميليشيا ثار الله.... بقيادة وليد الحلي، ميليشيا بقية الله.... بقيادة مصطفى العبادي، ميليشيا منظمة العمل الإسلامي، ميليشيا حزب الدعوة فرع العراق.... بقيادة عبد الكريم العنزي، ميليشيا كتائب القصاص بقيادة عبد الله اللامي، ميليشيا تجمع الشبيبة الإسلامية.... بقيادة منتصر الموسوي، ميليشيا مرتبطة بمكتب آل البيت العالمي.... بقيادة فاضل الكعبي، ميليشيا جمعية آل البيت، بقيادة موسى الحسني، ميليشيا القصاص العادل. بقيادة ماجد علي حسين، ميليشيا جمعية مكافحة الإرهاب.... بقيادة موفق الربيعي، ميليشيا حسينية البراثا.... بقيادة جلال الدين الصغير، ميليشيا حزب الله.... بقيادة كريم ماهود المحمداوي، ميليشيا حركة حزب الله.... بقيادة حسن الساري، ميليشيا غسل العار.... بقيادة جعفر الرغيف، ميليشيا كتائب أشبال الصدر.... بقيادة محمد حسين الصدر، ميليشيا كتائب ثأر الحسين.... بقيادة علي غسان الشاهبندر، ميليشيا كتائب مالك الأشتر.... بقيادة جعفر عباس، ميليشيا لجنة الكوثر لإعادة إعمار العتبات العراقية.... بقيادة الايراني منصور حقيقت، ميليشيا كتائب الدماء الزكية.....بقيادة مؤيد علي الحكيم، ميليشيا جيش المختار.... بقيادة عطا الله الحسيني، ميليشيات حزب العمل الإسلامي. بقيادة صادق علي حسين، ميليشيا الطليعة..... بقيادة علي الياسري، ميليشيا الفتح..... بقيادة كاظم السيد علي، ميليشيا الحركة المهدية..... بقيادة محمد علي الخرساني، ميليشيا العدالة.....بقيادة سمير الشيخ علي.

قد حلّ جيش العراق،ذلك المؤسسة العسكرية المهنيّة العريقة. لكن ولاء هذه العناصر بقي للميليشيات التي تتبع لها والتي بقيت هياكلها وعملها قائماً ولم يستطع الجيش (الجديد) صهرها ضمن مؤسسة يمكن يكون الولاء فيها للبلاد وليس للميليشيا. كما انها جميعاً من مذهب واحد مما ادّى الى ان تهتز التركيبة الاجتماعية والقومية والمذهبية التي يتكون منها الجيش العراقي في مجتمع تعدّدي مثل المجتمع العراقي.

ومنذ ذلك الوقت، وهذه الميليشيات تقوم بعمليات اجرامية واسعة النطاق على اساس طائفي بحت. ولطالما ارتكبت جرائم قتل منظمة ضد مواطنين عراقيين بسبب انتماءاتهم الحزبية او الطائفية. وفي عام 2006 نشطت كثيراً في تهجير آلاف العوائل من مدينة بغداد طبقاً لإنتمائهم الطائفي بحيث فرغت احياء كثيرة من سكّانها الأصليون. وتعاظم نشاط هذه الميليشيات في ظل حكومة المالكي، وظل يتعاظم مع خروجه من رئاسة الوزراء ومجئ رئيس وزراء جديد. فاخذت تجوب الشوارع في العاصمة بغداد ومدن اخرى وهي تمارس الإعتقالات العشوائية، القتل على الهوية، اجبار المواطنين على النزوح من مناطقهم ثم حرق بيوتهم بعد سرقة محتوياتها. كما قامت بالاستيلاء على عدد من السجون واعدمت الكثير من المعتقلين. وتقوم ايضاً بوضع نقاط تفتيش واختطاف الاشخاص واعدامهم. هذا كلّه يجري بعلم السلطات الكامل وبمباركتها له، بل وبالتنسيق التام مع هذه الفصائل الإرهابية[16].

واليوم يبلغ دور هذه الميليشيات اعلى مراحل خطورته اذ راحت تشارك الجيش والقوات الأمنية عملياتها ضمن ما أُطلق عليه تسمية «الحشد الشعبي» كواجهة لإضفاء الشرعية على عملها، في حين ان كل ميليشيا منها تتصرف بناءً على اوامر لا تحكمها اية ضوابط من قادتها المتعطشين للدماء. ومن نتائج هذه المشاركة أن عمليات وحدات الجيش والقوات الأمنية قد طغى عليها تماماً تصرّف الميليشيا خاصّة ان تلك الوحدات مكونة اساساً من عناصر الميليشيا ضمن قرار (الدمج) المشار اليه أعلاه.

ان عدداً غير قليل من قادة هذه الميليشيات هم بمراكز ذات نفوذ في اجهزة الدولة ويتم تسخير تلك الاجهزة لخدمة الأجندة الميليشياوية. وقسم آخر اعضاء في البرلمان، بل ان عدداً من الوزراء هم اصلاً قادة في هذه الميليشيات كما هو الحال مع وزير النقل والمواصلات السابق هادي العامري، قائد فيلق بدر الإرهابي، ووزير الداخلية محمد الغبّان[17]، ووزير حقوق الإنسان محمد مهدي البياتي، وكلاهما من تنظيم فيلق بدر الإرهابي.

---

[16] - وللمزيد لاحظ مقال الكاتب عبدالله صبري " الميليشيات الشيعية في العراق نسخة من (داعش) بمذاق إيراني ":
http://www.alarab.co.uk/pdf/2014/08/28-08/p07.pdf وتقرير مجلة "المجلة" الموسوم، ميليشيات تفرض القانون وأخرى تخرقه وثالثة حسب الطلب: ميليشيات المالكي أين هم الآن؟ http://www.majalla.com/arb/2014/10/article55252381

[17] . لاحظ أيضا مقال الواشنطن بوست المعنون: Appointment of Iraq's new interior minister opens door to militia and Iranian influence: http://www.washingtonpost.com/world/appointment-of-iraqs-new-interior-minister-opens-door-to-militia-and-iranian-influence/2014/10/18/f6f2a347-d38c-4743-902a-254a169ca274_story.html

وبايجاز فان (الحكومة) تجمع عصابات خارجة عن القانون وتحاول ان تضفي على (إجرامها) الصفة القانونية. وهذا مخالف تماماً للدستور العراقي ولكل المعايير الدولية. ويوثقّ مركز جنيف باستمرار الكثير من انتهاكات وجرائم هذه العصابات استعداداً للملاحقة القضائية لها.

إننا نؤكد انه بدون وقف عمل الميليشيات، ومحاكمة قادتها على ما اقترفوه من جرائم وانتهاكات، فانه لا يمكن تصور اي حلّ للمشكلة في العراق.

السياق القانوني

لو أردنا ان نضع انتهاكات السلطات العراقية، في سياق قانون صحيح فانه خلال هذا العام (2014) جرى انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي الانساني من خلال القصف المتعمدّ للمدن الآهلة في السكان والتي لم يكن في داخلها اية اهدافٍ عسكرية. وتضمن ذلك ايضا قصف المستشفيات والمدارس ودور العبادة. وفي إطار ذلك ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية من خلال الهجمات المنظمة واسعة النطاق التي ادت بحياة المئات من المدنيين. لقد قُتل او جُرح أكثر من 5000 مواطن جرّاء تلك العمليات منذ بداية العام، فضلاً عن نزوح أكثر من مليوني شخص مرغمين جرّاء هدم دورهم ومنازلهم ومساجدهم حيث هدم اكثر من 24 جامع في الفلوجة وحدها هذا العام. وحسب تأكيدات من عدد غير قليل من النازحين فان معظم عمليات النزوح (عدا ما يتعلق بنزوح المسيحيين واليزيدين من الموصل) كانت بسبب القصف الجوّي الحكومي وبسب التهجير الذي مارسته الميليشيات وليس بسبب استيلاء "داعش" على بعض المناطق كما تحاول الحكومة وبعض المنظمات الدولية ترسيخه.

لقد انتهكت قوات المالكي الحق الأساسي في الحياة، الحق في السكن، الحق في الصحة، الحقّ في المحاكمات العادلة. مارست شتّى ضروب التمييز على اسس طائفية ضد مكون ديني معين عندما استهدفت عمدا من خلال العمليات الحربية مدن معينة وحاصرتها ومنعت عنها الغذاء والدواء بهدف اهلاك ساكنيها. لقد صرّح المالكي واعضاء من قياداته علناً بما يؤكد تلك النيّة.

ولم يتردّد مركز جنيف الدولي في وضع انتهاكات المالكي في خانة جرائم (الإبادة الجماعية)[18]، حيث ان المالكي لم يحارب الإرهاب وانما حارب طائفة دينية معينة واصفاً إياها بأوصاف شتى، ومستدعياً احداثاً تأريخيه معينة موحية بالتوجه الطائفي البحت للمالكي. كما حارب خصومه ومعارضوه السياسيون، وان بعضاً من هؤلاء المعارضين لجأوا للعنف كردّ فعل على استخدام السلطة للعنف، ولأن التظاهرات السلمية كانت تقابل بوحشية لا توصف. إن عدد هؤلاء ينمو ويزداد قوة وحجماً نتيجة الإحباطات

[18] - ومن ذلك ما ورد في بياني مركز جنيف الدولي المشتركين مع عدة منظمات في مجلس حقوق الانسان، آذار 2014:
http://www.youtube.com/watch?v=_gpRYVNP4_U&feature=player_embedded و
http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=YYVDIONexiU

السياسية والخوف المجتمعي من بطش قوات السلطة وفشل المجتمع الدولي في معالجة جذور المشكلة في العراق.

لقد وثّق مركز جنيف طائفة واسعة من الإنتهاكات الخطيرة التي أُرتكبت في العراق، واكدّ لمعظم هيئات الأمم المتحدّة أن هذه الإنتهاكات تشكل جرائم دولية "جرائم دولية" يتطلب التحقيق بها واحالة مرتكبيها الى المحكمة الجنائية الدولية. فالمحكمة هي الجهاز الدولي الأقدر على التعامل مع هذه الانتهاكات ومساءلة المتهمين بارتكابها.

وخلال شهري ايلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر من هذا العام تداعت دعوات المجتمع الدولي للسلطات العراقية للانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية من خلال التصديق على ميثاق المحكمة المسمّى "نظام روما الأساسي". ومن اهم هذه الدعوات ما جاء في بيان الإتحاد الأوربي في جلسة مجلس حقوق الإنسان الخاصة عن العراق (2014/9/1)، الذي القاه باسم الاتحاد السفير موريزو انريكو سيرا الممثل الدائم لإيطاليا حيث اكدّ ان انتهاكات واسعة وخطيرة لحقوق الإنسان قد ارتكبت في العراق ويتوجب ان يُحقّق بها، وان تتم المساءلة عنها من قبل جهاز قضائي جنائي متخصص. وحثّ السلطات العراقية على اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق هذا الهدف من خلال الإنضمام الى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[19]. وتكرّرت هذه الدعوة على لسان الأمير زيد رعد الحُسين، المفوض السامي لحقوق الإنسان، حيث اكدّ على ذلك في بيانه امام الدورة 27 لمجلس الأمم المتحدّة لحقوق الإنسان (وهو اول خطاب يلقيه بعد تسنمّه منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان) [20] ثم في تصريح صحفي بتأريخ 2/تشرين الأول 2014 عند اصدار تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق[21]مشدّداً على اهمية ان ينضم العراق للمحكمة الجنائية الدولية. ويعمل مركز جنيف الدولي على زيادة زخم هذه الدعوات الى ان تتم الاستجابة لها.

خاتمة

تتعاظم دوامة العنف في العراق منذ عام 2003 إثر الغزو والاحتلال الذين مثّلا انتهاكا صارخاً لميثاق الأمم المتحدّة. وشكّلت السياسات التي انتهجت عاملاً اساسياً في تزايد ذلك العنف وبلوغه مدّيات خطيرة. كان الركون الى استخدام القوة دون التفكير بحلول سياسية ناجعة من دوافع هذا التزايد. من هنا، فأن عمليات القصف الجوي التي تقوم بها الولايات المتحدّة والدول المنضوية معها تحت ما يسمّى بـ (التحالف الدولي) بحجة محاربة الإرهاب في العراق ما هي الا اسباب لمضاعفة الكارثة الإنسانية القائمة

---

[19] - Human Rights Council opens Special Session on the Human Rights situation in Iraq تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14984&LangID=E

[20]. بيان السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدّة السامي لحقوق الإنسان في افتتاح الدورة 27 لمجلس حقوق الانسان في http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14998&LangID=E2014/9/8

[21]. تصريح صحفي بتأريخ 2014/10/2: تقرير للأمم المتحدة يتناول بالتفصيل "مجموعة مذهلة" من انتهاكات حقوق الإنسان في العراق http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15130&LangID=A

في العراق. ستزيد هذه العمليات من وتيرة العنف، وستدفع المزيد من الأشخاص (المحايدين) الى الانضمام الى أحد طرفي النزاع. وسيجلب ذلك المزيد من المآسي لشعب مُثقل بالجراح، وسيضاعف من خطورة الانتهاكات لحقوق الإنسان ويزيدها شموليةً.

ولذلك، يتوجب على المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدّة والإتحاد الأوربي، الكفّ عن ممارسة الدور الذي مُورس خلال السنوات العشر الماضية في العراق والذي كان يركزّ على التقليل من حجم جرائم وانتهاكات السلطات ومحاولات اضفاء الشرعية على هذه الانتهاكات بمحاولة وصفها على انها حربٌ على الارهاب. لقد اصبح واضحاً ان ذريعة الحرب على الإرهاب تستخدم ضد مكون بعينه وتتخذ سبباً للتهجير الطائفي والتغيير الديموغرافي واسع النطاق.

وينبغي ان يكون واضحاً دائماً، ان الوضع الإنساني المأساوي الناتج عن الحرب والاحتلال هو بالتحديد السبب وراء ما اصاب المدنيين من أذى نفسي لفترة طويلة وامتعاضهم من هذا الوضع مهدّ الطريق لظهور مجموعات معارضة وطنية آن الأوان للأعتراف بها والتعامل معها. إن إهمالها وعدم الإعتراف بها هو الذي ادّى الى ظهور تعاطف من بعض القطّاعات المهمشة مع المجموعات المتطرفة التي ظهرت مؤخّراً. وهذا ما عقدّ المشهد امام المراقب الخارجي، لكننا ننصح بالنظر الى الصورة الأكبر للعراق، والى كل تداعيات الوضع وليس حالة واحدة منه.

وفي هذا السياق يجب ان لا يغيب عن البال ما الحقه القصف الجوي من دمار هائل للمؤسسات العامة والبنية التحتية والمجمعّات السكنية ودور المواطنين. وان لا يغيب عن البال عمليات التعذيب البشعة في ابو غريب وغيره من السجون التي كانت المرفق الوحيد الذي ازداد عدداً وتوسعاً منذ ايام الإحتلال الأولى الى ان تحول العراق، ككل، الى سجن كبير لمواطنيه. يجب ان نتذكر دائما المعاملة المهينة للمواطنين، تبديد الثروة، حلّ الجيش والشرطة واستبادلهما بجهازين هجينين جلّهما من الميليشيا بقيادات طائفية يملؤها الحقد وحبّ الإنتقام. لا بدّ من التذكير بما اصاب انظمة الصحة والتعليم والقضاء من تدهور كبير، بما نجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على عموم الحياة، وما تعرّض له النساء والاطفال، بوجه خاص، جرّاء كل ذلك التدهور.

يتوجب على المجتمع الدولي ككل، إذا اراد وضع حلّ مستدام للحالة في العراق ان ينظر بامعان في كل ما تقدّم وان يعمل على تحقيق المطالب التي نادى بها المتظاهرون وقطّاعات واسعة من الشعب العراقي. يجب ان يسعى لرفع عوامل الظلم والإضطهاد، وان يبذل الجهود لضمان ان يسود القانون فوق المصالح والاعتبارات الضيقة وان تتولى مؤسسات دستورية تطبيقه لا ان يوكل التطبيق للميليشيات والعصابات الخارجة عن القانون.

جب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدّة ان تضطلع بمسؤوليتها التشاركية في الحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وسلامته الاقليمية طبقا لميثاق الأمم المتحدّة ولقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بشأن العراق خلال العقدين الماضيين.

مركز جنيف الدولي للعدالة

Geneva International Centre for Justice

GICJ

منظّمة غير حكومية مستقلة. مؤسسة طبقا للقانون المدني السويسري، مقرّها الرئيس في جنيف. يُعنى المركز بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة الناجمة عن قضايا المعاملة السيئة في السجون، التعذيب، الاختفاء القسري، الإعدامات الصورية أو في محاكمات غير عادلة أو موجزة، انتهاك حقوق المحامين، القضاة، الأكاديميين، المرأة والأطفال فضلاً عن قضايا الفساد. يشارك المركز في معظم نشاطات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان ويعمل من خلالها على عرض وتثبيت القضايا العربية وخاصة الأوضاع في العراق وفلسطين.

مشروع توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في العراق

يعمل مركز جنيف الدولي للعدالة على توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في العراق منذ عشر سنوات. ويتولى عدد من الخبراء جمع وتدوين الإنتهاكات، وخاصّة الإعتقالات التعسفية وقضايا التعذيب، والقتل خارج القضاء والإختفاء القسري والإغتصاب والتهجير، والإغتيالات، وما جرى من تخريب للنظام القضائي، وما حصل من سرقة لثروات البلاد، وما أرتكبته وحدات المرتزقة والشركات الخاصّة من جرائم. ثم يجري إعداد تقارير رصينة بشأنها الى الأجهزة المعنية في الأمم المتحدّة واصدار المنشورات والدراسات. كذلك إرسائل الرسائل والنداءات العاجلة. ويقوم العمل على اساس تطوعي ولم يتوفر لحد الآن دعماً مناسبا للمشروع رغم النداءات التي وجهها المركز.

- يتركز الجزء الأساسي من العمل على جمع الأدلة والشواهد على خروقات حقوق الإنسان في العراق وتصنيفها، ثم دراستها وتحليلها، وإعداد تقارير رصينة بشأنها طبقاً لإجراءات الأمم المتحدّة وحسبّ التصنيفات المتّبعة. ومخاطبة الجهات الدولية ذات العلاقة.
- إرسال رسائل ونداءات عاجلة وطلب التدخل في الحالات التي تتطلب تدخل احدى أجهزة الأمم المتحدّة او غيرها من الهيئات.
- المشاركة في معظم اجتماعات هيئات ولجان حقوق الإنسان والإستمرار بعرض قضية العراق فيها من خلاب عرض تقارير موثّقة
- يجري العمل وفق القواعد والأصول المتبعة في منظومة الأمم المتحدة.
- لا توجد اي جهة محدّدة تموّل عمل المركز وانما يعتمد تمويله لسدّ النفقات الأساسيّة على تبّرعات اصدقائه. لذلك نشجعكم على التبّرع لكي يستمر المركز بعمله.
- للمركز حساب رسمي يُدار وفق القواعد المصرفية الأصولية وحسب القوانين السويسرية وبطريقة تضمن الإستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادّية عندما تتوفر، وادناه تفاصيل حساب المركز:

Name:	Geneva International Centre for Justice
Bank name:	PostFinance
Address:	Switzerland
Account number:	12-188643-0
IBAN:	CH02 0900 0000 1218 8643 0
SWIFT/BIC :	**POFICHBEXXX**

المراسلات البريدية

GICJ/ P.O. Box: 598, CH-1214 Vernier Geneva-Switzerland

رقم الهاتف: 0041227881971 **البريد الإلكتروني** info@gicj.org

الموقع الألكتروني: www.gicj.org

Facebook: https://www.facebook.com/gicj.gicj

Twitter: http://twitter.com/geneva4justice